



المجلس التنفيذي

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

EC-60/NAT.11

22 April 2010

ARABIC and ENGLISH only

الدورة الستون

٢٠ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠

المملكة العربية السعودية

كلمة صاحب السمو الأمير الدكتور/ تركي بن محمد بن سعود الكبير

وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف

ورئيس الهيئة الوطنية العربية السعودية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية

في الدورة الستين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

سعادة رئيس المجلس التنفيذي السفير/ خُرخي لمونكو تُندا،

أصحاب السعادة نواب رئيس المجلس وأعضاءه،

معالي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير/ روخيليو ابُفرتير،

السيدات والسادة،

أعتذر في البداية عن التأخير الذي حصل بسبب ظروف الطيران كما تعلمون. وأعرب عن سروري لتمكني من المشاركة لأتحدث اليوم أمام مجلسكم الموقر باسم حكومة بلادي المملكة العربية السعودية، التي تُعتبر من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ انطلاقاً من سياستها الثابتة الهادفة إلى نزع جميع أسلحة الدمار الشامل وحظر حيازتها، وإيمانها بأهمية هذه الاتفاقية وإدراكها للمخاطر الجسيمة التي تشكلها الأسلحة الكيميائية، ولعدم تمييز هذه الأسلحة بين الأهداف العسكرية والمدنية من جانب، ولسهولة صنعها على أيدي جماعات خارجة عن نطاق الدول، مما يضاعف تهديدها للأمن والسلم الدوليين من جانب آخر.

كما يثمن وفد بلادي ما ورد في الكلمة المشتركة التي أُلقيت باسم مجموعة دول عدم الانحياز والصين.



السيد الرئيس،

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بهذه الاتفاقية الدولية الهامة تجاوز مرحلة التوقيع والمصادقة إلى العمل الجاد والدؤوب لتنفيذ التزاماتها على الصعيد الوطني. فقد قامت المملكة باتخاذ خطوات رئيسة عديدة من أبرزها: إنشاء الهيئة الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، التي عُمل مؤخراً على توسيع نطاق مهامها ليشمل العمل المتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية لتشابه الآليات الوطنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقيتين على الصعيد الوطني؛ وإصدار التشريعات الوطنية المتمثلة في نظام تنفيذ الاتفاقية ولائحته التنفيذية؛ وتنظيم العديد من الندوات وورش العمل على المستويين الإقليمي والوطني لرفع مستوى كفاءة المعنيين بتطبيق الاتفاقية؛ وتنفيذ برامج تدريبية في مجال الوقاية والحماية من أخطار الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع المنظمة؛ وتشكيل فريق التفتيش الوطني المكلف بالقيام بزيارات وجولات تفتيشية على المرافق والشركات ذات العلاقة بنظام تنفيذ الاتفاقية، وضبط المخالفات واتخاذ اللازم حيالها.

إن تعزيز التعاون الدولي في مجالات استخدام المواد الكيميائية للأغراض النافعة للبشرية يعد مطلباً رئيساً ينبغي علينا جميعاً العمل على تحقيقه والدفع به إلى الأمام، وذلك انسجاماً مع أحكام ومقتضيات المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المتعلقة بتسهيل نقل المواد والمعدات والتقنية المرتبطة بها. فالتطبيق الكامل والفعال لهذه المادة يُعدُّ أحدَ الجوانب الجوهرية لتعزيز تطبيق الاتفاقية، ويشكّل أولويةً للعديد من الدول النامية التي تطمح إلى تطوير صناعاتها الكيميائية وتنمية اقتصادياتها، وفقاً للتوصيات الواردة في التقرير الختامي لمؤتمر الاستعراض الثاني (الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية)، الذي عُقد في شهر أبريل من عام ٢٠٠٨م، وحظيت بلادي برئاسته.

السيد الرئيس،

في التاسع والعشرين من أبريل، الأسبوع المقبل، سنُحيي الذكرى السنوية لليوم العالمي لضحايا الأسلحة الكيميائية. إن إحياء هذه الذكرى المؤلمة سيشكّل دون شك دافعاً قوياً لتجديد المجتمع الدولي التزامه ببذل المزيد من الجهد والتعاون والتكاتف، لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وحماية شعوب العالم من شرور هذا السلاح الفتاك. ولا يتأتى بلوغ ذلك إلا من خلال تحقيق عالمية هذه الاتفاقية الدولية الهامة من جهة، وتسخير كافة الجهود لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بعالمية الاتفاقية، لا يفوتني الإشادة بالنجاح الواسع الذي أُحرز بفضل خطة العمل ذات الصلة. فقد انضمت إلى الاتفاقية حتى الآن ١٨٨ دولة تمثل ٩٨ في المئة من إجمالي سكان العالم. ويُعتبر تحقيق عالمية الاتفاقية بصورة كاملة أحدَ العناصر الجوهرية لضمان نجاحها والالتزام بأهدافها.

أما فيما يتعلق بتدمير المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية فإنني أود التأكيد على ما ذكره من سبقي من المتحدثين الموقرين بخصوص أهمية قيام الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بتكثيف جهودها لاستكمال تدمير مخزوناتها من هذه الأسلحة في الآجال التي سبق تحديدها؛ حيث يشكل تدمير هذه الأسلحة ومنع إعادة إنتاجها أو حيازتها أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية ويصب في تعزيز أمن وسلامة دولنا.

وأما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فيسُرُّنا جميعاً انضمام دولتي لبنان والعراق الشقيقتين إلى الاتفاقية في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ على التوالي. وفي هذا الخصوص تُكرِّر بلادي طلبها دعم المجتمع الدولي للجهود العربية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة منزوعةً منها كافة أسلحة الدمار الشامل. فذلك مطلب مشروع لشعوبها ودولها، وخطوة هامة نحو تعزيز الأمن والسلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق يود وفد بلادي الإشارة إلى ما يمكن للاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تسهم به في دعم جهود مكافحة الإرهاب، وذلك في المقام الأول عبر التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع أحكام الاتفاقية (ولا سيما أحكامها المتعلقة بتقوية التعاون الدولي، وتعزيز عالمية الاتفاقية، وتطبيقها على الصعيد الوطني)، بالإضافة إلى دعم الأمانة الفنية للمنظمة لكي تقوم بدورها في تقديم المساعدة الفورية إلى الدول الأطراف عند الحاجة. ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي قامت بها المنظمة لتطوير قدراتها في مجالات المساعدة والحماية وفقاً لمتطلبات المادة العاشرة من الاتفاقية، بالإضافة إلى برنامج تعزيز الأمن والسلامة في المنشآت الكيميائية الذي تتولى الأمانة الفنية للمنظمة تنفيذه بالتعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى ما تضمنه "إعلان الرياض" الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته بلادي في مطلع شهر فبراير ٢٠٠٥ م. فقد أكد فيه على أهمية تعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ودعم دور الأمم المتحدة في هذا المجال بما في ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. ودُعي فيه إلى تقديم المساعدة في مجالات مكافحة الإرهاب إلى الدول التي تطلبها، وذلك على الخصوص بتوفير المعدات والتدريب والمساعدة في بناء القدرات. كما تبني هذا المؤتمر مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ليتولى التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة من مختلف جوانبها وتحقيق تعاون دولي للتصدي لها ومكافحتها. وقد أيد هذا المقترح العديد من الدول والهيئات الدولية.

السيد الرئيس ،

لقد أقر مؤتمر الدول الأطراف في دورته الرابعة عشرة تعيين السفير أحمد أزمجو مديراً عاماً للمنظمة لفترة أربع سنوات تبدأ في الخامس والعشرين من شهر يوليو المقبل ، وذلك بناءً على توصية صادرة عن هذا المجلس بتوافق الآراء. وإن أشيدُ بالجهد البناء الذي بذله المجلس تحت رئاستكم للتوصل إلى اختيار مرشح بتوافق الآراء فإنني أقدم إلى معالي السفير أزمجو أطيب التهاني والتمنيات ، مؤكداً له ثقتنا في أن كفاءته الدبلوماسية وخبرته الدولية الواسعة ستكونان خير معين له في قيادته للمنظمة على طريق تحقيق أهداف الاتفاقية ومقاصدها على أمثل وجه .

كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود الموفقة والناجحة لمعالي الصديق السفير/ روخيليو أبفرتر المدير العام للمنظمة ، الذي يتفق الجميع على أن قدراته الشخصية وقيادته الفذة أدت دوراً رئيساً في النجاح الكبير الذي أحرزته المنظمة وفي تطبيق الاتفاقية الفعال العالمي النطاق ، على نحو جدير بكل الإشادة والتقدير. فباسم حكومة بلادي وباسمي شخصياً أعبر له عن فائق الشكر والامتنان متمنياً له دوام التوفيق.

وفي ختام هذه الكلمة ، السيد الرئيس ، أضم صوتي إلى صوت من سبق من المتحدثين في تقديم الشكر الجزيل لكم على ما بذلتهم من جهود حثيثة ساهمت في النجاح في العديد من المسائل التي نظر فيها المجلس خلال دوراته السابقة التي توليتهم رئاستها ، بالإضافة إلى هذه الدورة التي تعد الأخيرة لكم في هذا المنصب ، متمنياً لكم دوام التوفيق.

كما أمل توزيع هذه الكلمة كوثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة من دورات المجلس.

شكراً لكم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

--- 0 ---